مجلة كلية الآداب
"دوريَّةٌ – أكاديميَّةٌ – علميَّةٌ – مُحَكَّمةٌ"
عدد (٣٨) مارس ٢٠١٥م ص ص: ٧٩ - ٩١
جامعة سوهاج
كلية الآداب

حول مفهوم الضرورة الشعرية

د. محمود محروس محمود إبراهيم (*)

مقدمة:

إنَّ تحديد مفاهيم المصطلحات العلمية ليعد من القضايا المهمة التي يعنى بها المختصون في كل العلوم البشرية على الإطلاق .

و إنَّ اختلاف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية من أهم العوامل التي أدت إلى تعدد الأقوال في المسألة الواحدة في علم النحو ؛ و ذلك لاختلاف وجهات النظر في أهم رافد من روافد التقعيد النحوي ، وهو "السماع"، و في أهم مصدر من مصادر "السماع" ، وهو الشعر.

وهذا الموضوع لا يرتبط بعلم النحو و صِنْوِهِ علم الصرف فقط ، بل يمتد ليشمل علم العروض و القوافي

إشكالية البحث :

مما اشتُهر في المطولات النحوية أنَّ جمهورَ النحاة يرى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما يخالف القياس و ليس له نظير في النثر بغض النظر عن هل للشاعر مندوحة عنه أم لا ، و أنَّ من أنصاره: ابن جني، و أبو حيان ، و غيرهما من جماهير النحاة ، و أنَّ اشتراط فقد المندوحة في اعتبار الضرورة إنما هو مذهب سيبويه و ابن مالك ، وخالفهما فيه جماهير النحاة .

لكن هل يجب علينا أنْ نسلم بذلك ؟ و هل جمهور النحاة ،كابن جني وغيره ملتزمون بمذهبهم لا يحيدون عنه إلى غيره ؟ و ما ثمرة ذلك الخلاف حول مفهوم الضرورة الشعرية ؟ و ما علاقة الضرورة الشعرية بغيرها من المصطلحات الدالة على عدم قياسية ما يوصف بها ، و ما علاقتها بعيوب القافية ؟

الإجابة عن هذه الأسئلة هي مطمح هذا العمل

الإطار النظري للبحث :

يتألف هذا العمل من مقدمة ، و ستة مطالب ، وخاتمة ، على النحو التالي:

- المقدمة : للحديث عن أهمية الموضوع ، و إشكاليته ، و إطاره النظري .
- المطلب الأول : للتذكير بمذاهب النحاة في الضرورة الشعرية .
- المطلب الثاني : لتوضيح بعض نقاط التلاقي والافتراق بين الضرورة الشعرية وبين غيرها من المصطلحات التي تعبر عن عدم قياسية ما يوصف بها من المستقرأ من كلام العرب.
- المطلب الثالث : للتأكيد على أنّ نحاتنا لم يقعوا في الخلط بين الضرورة الشعرية وبين غيرها من المصطلحات الدالة على عدم قياسية ما يوصف بها من كلام العرب .
- المطلب الرابع : لشرح العلاقة بين الضرورة الشعرية و عيوب القافية .
- المطلب الخامس : لشرح ثمرة الخلاف حول مفهوم الضرورة على التقعيد النحوي .
- المطلب السادس : لبيان بعض المرجحات التي توصلنا إليها تأييدًا لمذهب سيبويه و ابن مالك .
- الخاتمة : كانت لإجمال أهم نتائج البحث ، و توصياته .

(*) دكتوراه العلوم اللغوية (النحو و الصرف) – جامعة عين شمس.

المطلب الأول : مذاهب النحاة في مفهوم الضرورة الشعرية:

للنحاة في مفهوم الضرورة الشعرية أربعة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور النحاة:

وهم يَرَوْنَ أن الضرورة الشعرية هي: ((ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا))[١]، و ((قد يُلْحَق بالضرورة ما في معناها ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر والازدواج))[٢].

وعلى رأس الجمهور القائلين بهذا المذهب ابن جنى[٣]، وابن عصفور[٤]، وأبو حيان[٥]، والسيوطي[٦].

ولكثرة أتباع هذا المذهب كثر المدافعون عنه قديمًا[٧] وحديثًا[٨].

الثاني: مذهب سيبويه وابن مالك:

والضرورة على هذا المذهب هي ما وقع في الشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة[٩].

فعلى هذا المذهب لا يُحكَم على الوارد في الشعر مخالفـًا للقواعد بأن ضرورة إلا إذا تُيُقِّنَ أن الشاعر لا يستطيع تغيير هذا التركيب ولا يمكنه غيره؛ لأنه إن غيره لم يستقم الوزن، وهنا تتضح الصلة بين هذا الموضوع وبين علم العروض، المشار إليها في صدر المحاضرة، وسوف يأتي لهذه الصلة مزيد بيان في العنصر التالي من عناصر المحاضرة.

الثالث: مذهب الأخفش:

وهو مذهب نابع من نظرة صاحبه إلى الشعراء على أنهم طبقة مختلفة عن غيرهم، ومن ثمَّ ينبغي أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم[١٠].

وعلى ذلك فمذهب الأخفش أنه يجوز للشاعر في الكلام ما لا يجوز لغيره إلا في الشعر[١١].

الرابع: مذهب ابن فارس:

لا يكاد يعترف فيه صاحبه بالضرورة الشعرية؛ فما جاء به الشعراء في قصائدهم إن كان له وجه من العربية فلا يعد ضرورة بحال، وما ليس له وجه فهو خطأ لا داعى للتكلف في تخريجه[١٢]، فهو الذى

---

(١) الألوسي: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر ص ٥ والبغدادي الخزانة ١/ ٥٣-٥٤.
(٢) السيوطي: الاقتراح ٢٠.
(٣) في الخصائص ٣/ ٣٠٣-٣٠٤.
(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٢٠٠.
(٥) في المقرب ٢/ ٢٠٢.
(٦) في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٠.
(٧) كما في المواضع المشار إليها في الحواشي السابقة.
(٨) ينظر على سبيل المثال: محمد عبد الحميد سعد :الضرورة عند النحويين ص١٥١-١٨٧،مجلة كلية الآداب ،جامعة الرياض، ١٩٧٥-١٩٧٦.
(٩) ينظر في ذلك الألوسي :الضرائر ص ٥ ، والبغدادي : خزانة الأدب ١/٥٣-٥٤، وينظر في كلام سيبويه: الكتاب ١/٨٥، وفي كلام ابن مالك ينظر: كتابه شرح التسهيل ١/ ٢٠١، ٣٥٦، ٢/ ٢٧٦، ٣/ ٢٠٤، ٣٧٤، ٣٩٨.
(١٠) د. محمد حماسة : لغة الشعر ص ١٠٦.
(١١) أبو حيان: الارتشاف ٥/٢٣٧٧.
(١٢) د. محمد حماسة : لغة الشعر ص ١٠٨.

يقول:((الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون... أما لحنٌ في الإعراب، أو إزالة كلمة عن نهج الصواب، فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ... فما صح من شعرهم فمقبول، وأما ما أبته العربية وأصولها فمردود))[١].

وأقوى هذه المذاهب الأربعة الأول ثم الثاني، ومن ثمَّ اهتم العلماء بهما ومنهم من اقتصر عليهما.

وقد وُجِّهت للمذهب الثاني ــ مذهب سيبويه وابن مالك – اعتراضات وتصدى أنصاره للرد عليها، وكلها معروفة[٢] ، و لسنا في هذا العمل بصدد تعدادها .

ويمكن إجمال هذه المذاهب في الجدول التالي :

مذهب الجمهور	مذهب سيبويه	مذهب الأخفش	مذهب ابن فارس
الضرورة الشعرية هي: ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . و قد يُلْحَق بالضرورة ما في معناها ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر والازدواج .	ما وقع في الشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة .	يجوز للشاعر في الكلام ما لا يجوز لغيره إلا في الشعر.	لا يكاد يعترف فيه صاحبه بالضرورة الشعرية ؛ فما جاء به الشعراء في قصائدهم إن كان له وجه من العربية فلا يعد ضرورة بحال، وما ليس له وجه فهو خطأ لا داعى للتكلف في تخريجه .

المطلب الثاني : نقاط التلاقي والافتراق بين الضرورة الشعرية وبين غيرها من المصطلحات التي تعبر عن عدم قياسية ما اتُّصِفَ بها من المادة المستقرأة من كلام العرب :

إن مصطلح الضرورة الشعرية يلتقي في كثير من دلالاته بمصطلح : "القليل"[٣] ، و "النادر" و"اللهجة" و"الشاذ"؛ فهي جميعًا تمثل ظواهر خارجة عن القياس؛ إلا أنّ "الضرورة" و"اللهجة" و"الشاذ" ليس فيها إشارة إلى قلة نظائر ما اتُّصف بها ، ولا إلى كثرتها، بينما "القليل" و "النادر" نَصَّانِ في ذلك ، دون اختصاص بقبيلة معينة ، مع جواز القياس على "القليل" إذا كان له وجهٌ من القياس ولم يتعارض مع القواعد والأصول العامة[٤]، هذا تفصيلٌ لما أجملوه بقولهم:((ليس من شرط المقيس عليه الكثرة)) [٥].

---

(١) ابن فارس : الصاحبي ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) ينظر فيها على سبيل المثال: البغدادي: خزانة الأدب ١/٥٣-٥٤، والصبان: حاشية الصبان ١/١٦٥، و الألوسي: الألوسي: الضرائر ص ٥، ومحمد سليم بن حسين: موارد البصائر لفرائد الضرائر ص ٦٠-٦٢.

(٣) المقصود بالقليل هنا القليل قلة ذاتية، أما القليل قلة نسبية فشأن آخر. ينظر في التفريق بينهما وفي بعض أحكامهما: أحكامهما: الأستاذ عباس حسن: النحو الوافي ٣/٧٩ حاشية٣.

(٤) ينظر في بيان ذلك: ابن جنى: الخصائص ١/١١٥-١١٧ باب في جواز القياس على ما يقل ورفض فيما هو أكثر أكثر منه.

(٥) السيوطي: الاقتراح ص ٦٢.

والضرورة خروج عن القواعد إلا أنه خاص بالشعر مطلقًا ؛ سواء أضْطُرَّ الشاعرُ إليه أم – لا على رأى الجمهور – أو وبشرط الاضطرار إليه – على مذهب سيبويــه وابن مالك – واللهجة (أو اللغة) خروجٌ عن القواعد خاصٌّ بقبيلة معينة أو أكثر ومنسوبٌ إليها.

كما تلتقى الضرورة الشعرية مع "السماعي" في أن كلاً منهما غير قياسي، إلا أنَّ الضرورة خروجٌ عن قواعدَ موضوعةٍ بالفعل، أما "السماعي" فلم يتمكن النحاة من وضع قواعد له ((تضبط جميع جزئياته، ومن ثمَّ قالوا في تعريفه :((هو ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته))[١]، وقالوا هو:((ما لا يمكن أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور)) [٢]، كما عرفوه بأنه ما كان:((غير مضبوط بضابط كلى، بل يحتاج إلى السماع في كل جزء بخصوصه))[٣].

كانت هذه بعض نقاط التلاقي والاختلاف بين مصطلح الضرورة الشعرية ، وبين هذه المصطلحات المشابهة له.

ومن لم يتأمل مواضع تلاقى هذه المصطلحات ومواضع اختلافها حق التأمل فقد يظن أنها ناتجة عن ((خطأ في الرواية ، أو اختلاف اللهجات العربية ، أو الصنعة العروضية)) [٤] ، أو أنها مترادفة أو متساوية[٥]، أو : تحتاج إلى هيئة علمية تقوم بالفصل بينها[٦]، أو :أنَّ ذلك من مظاهر اضطراب مناهج النحاة في الدرس اللغوي[٧]، أو نحو ذلك.

المطلب الثالث : نحاتنا أعظم وأجل من أنْ يقعوا في الخلط بين هذه المصطلحات:

إن نحاتنا في جميع كتاباتهم على وعي تام بالفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات حتى وهم يصفون الظاهرة الواحدة بأكثر من مصطلح؛ فهم أكبر من أن يقعوا في الخلط بين المصطلحات.

استمع على سبيل المثال إلى دقة ابن الأنباري في استخدام تلك المصطلحات في رده قول الكوفيين بجواز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط مستدلين بوجود أسماء تشبه هذه الأسماء حال ترخيمها مثل "يد" و "دم" يقول قاصدًا نحو "يد" و "دم" :((إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس [شاذة] فأما قلتها في الاستعمال فظاهرة ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضًا، وذلك لأن القياس يقتضى أن لا يحذف؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركًا، فلا يخلو: إما أن يكون ما قبله متحركًا أو ساكنًا، فإن كان ساكنًا فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من "ظَبْىٍ" و " نِحْىٍ"، و "غَزْوٍ"، و "لَهْوٍ" لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركًا لا ساكنًا. وإن كان ما قبله متحركًا فينبغي أن يقلب ألفًا ولا يحذف، كقولهم : "رحىً" و "عمىً" و "عصًا" و "قفًا"، ألا ترى أن أصلها : رَحَيٌ و عَمَيٌ و عَصَوٌ

(١) على بن محمد الجرجاني: التعريفات ص ١٦٠.
(٢) مصطفى بن حمزة : نتائج الأفكار، طبعة استانبول، مصورة عن نسخة بدار الكتب المصــرية، بمكتبــة أســتاذنا الدكتور البدراوي زهران عليه رحمة الله ورضوانه، كانت تحت الطبع بتحقيق سيادته، إلا أن المنية عاجلته قبــل أن يهديه لطلاب العربية.
(٣) مصطفى بن حمزة : نتائج الأفكار ص ٣١.
(٤) إبراهيم أنيس : موسيقى الشعر ، ص ٣٢١ .
(٥) ينظر في ذلك الأستاذ عباس حسن في كتابه : اللغة والنحو ص ٤١.
(٦) ينظر في ذلك د. أحمد مختار عمر في كتابه: البحث اللغوي عند العرب ص ١٤١.
(٧) ينظر في ذلك د. محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية ص ٢٦

وقفوٌ ...)) [١]، واضح من النص كيف فرق صاحبه بين مصطلحي "القليل" و "الشاذ" (البعيد عن القياس) وكيف علل لاستخدامه لكل منهما.

ومن نصوص علمائنا في التفريق بين هذه المصطلحات قول العلامة الجاربردي في التفريق بين "الشاذ" و "النادر" و "الضعيف" ((اعلم أن المراد بـــ"الشاذ" في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته ... و "النادر": ما قلَّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس ... و "الضعيف" : ما يكون في ثبوته كلام)) [٢].

ولله در ابن جنى فما أشد موضوعيته في بابه الذى عقده في الخصائص لبيان قدر علماء النحو تحت عنوان: باب في صدق النَّقَلَةِ وثقة الرواة والحَمَلَة[٣].

المطلب الرابع الضرورة الشعرية و عيوب القافية :

عيوب القافية من : إقواء [٤] ، و إكفاء [٥] ، و إيطاء [٦] ، و سناد [٧] ، وغيرها هي ضرائر ولا شك[٨] شك[٨] ، ولاسيما إذا كانت في شعر مَنْ يُحتج بكلامه علي قواعد العربية ، إلا أن محل دراستها علم العروض والقوافي لا علم النحو لاسيما إذا لم يصاحبها مخالفة للقواعـــد النحوية .

أما علم النحو فيدرس من الضرائر ما كان مخالفةً للقواعد النحوية سَبَّبَتْها رغبةُ الشاعر في الحفاظ علي الوزن والقافية أو لنقل : سبَّبَها الحفاظُ علي قواعد علم العروض والقوافي .

و يمكن تلخيص هذه الفكرة في المخطط التالي :

- ✓ مخالفة القواعد النحوية + سلامة قواعد العروض والقوافي ← ضرورة يدرسها النحوي [٩].
- ✓ مخالفة قواعد علمي العروض والقافية + سلامة قواعد النحو ← ضرورة يدرسها العروضي[١٠].

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف ٣٥٩/١-٣٦٠، و نحوه في ص ٣٩٨ حيث يستخدم مصطلحي "اللغة" و "الشاذ" ويفـــرق بينهما ويعلل لاستخدامه لهما.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٨٠/٢، البغدادي: شرح شواهد الشافية ٤/٤، وهذا الجزء ملحق بثلاثة أجزاء، هـــي شرح الشافية للرضى والكل بتحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محى الدين عبد الحميد، الطبعـــة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ١٤٠٢هـــ ١٩٨٢م.

(٣) ابن جنى: الخصائص ٣/ ٣٠٩-٣١٣.

(٤) هو : اختلاف حركة الرويِّ في قصيدة و احدة .

(٥) هو : اختلاف حرف الويِّ في قصيدة واحدة .

(٦) هو : أن تتكرر القافية ، لفظًا و معنىً في قصيدة واحدة .

(٧) هو : عيوب ما قبل الرويِّ من حروف و حركات ، وهو على خمسة أضرب ، ينظر في تفصيل الكلام في عيوب عيوب القوافي ، على سبيل المثال: الخطيب التبريزي : الكافي في العروض و القوافي ، ص ١٦٠ - ١٦٩

(٨) ممن تحدث عنها باعتبارها ضرائر شعرية : القزاز القيروانيّ ، في كتابه : ما يجوز للشعر في الضرورة ، ص ١٤٦ - ١٥٤ ،ممن تحدث عنها في كتب النحو : الحيدرة اليمني في كشف المشكل في النحو ، ص٣٧٠ - ٣٧٤ .

و قد تحدث بعض المعاصرين تحت عناوين مثل الضرورة وعيوب و عيوب القافية ، إلا أنّ كلامهم صادرٌ عن منطلقات بعيدة كل البعد عما نحن بصدده ، ينظر على سبيل المثال : د أمين علي السيد : في علمي العروض والقافية ، ص ٢٤٨ ، و د . صابر عبد الدايم : موسيقى الشعر العربي بين الثبات و التطور ، ص ١٧٩ .

(٩) في المطلب التالي (الخامس) ، و الذي يليه عددٌ كبيرٌ من الأمثلة على هذا النوع من الضرائر .

(١٠) قد قدمنا في هذا المطلب أمثلة عديدة لهذا الصنف من الضرورات .

المطلب الخامس : أثر الخلاف في مفهوم الضرورة على التقعيد النحوي:

إن الاختلاف في مفهوم الضرورة الشعرية يؤدى حتمًا إلى اختلاف وجهات نظر النحاة فيما يصح أن يصبح أصلاً يقاس عليه وتبنى القواعد عليه، وفيما لا يجوز فيه ذلك على التفصيل التالي:

أولاً: على مذهب ابن فارس:

لا يقاس عليها مطلقًا؛ لأنها – عنده – ضرب من الغلط.

ثانيًا: على مذهب الجمهور والأخفش:

حسم الكلام في هذه المسألة أبو على الفارسي في جوابه على تلميذه ابن جنى عندما سأله عن القياس على الضرائر، فأجاب بقوله:((كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم)) (١).

ثالثًا: على مذهب سيبويه وابن مالك:

من خلال دراسة مفهوم الضرورة على هذا المذهب يفهم أن ما خالف القواعد مما وقع في الشعر نوعان:

النوع الأول: ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

النوع الثاني: ما كان للشاعر عنه مندوحة.

فأما النوع الأول: وهو ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فالظاهر عدم جواز القياس عليه؛ لأنه فعل مضطر غير مختار، وهذا النوع فقط هو الضرورة عند سيبويه وابن مالك.

ومن أمثلة هذا النوع قول ابن مالك عند الكلام على دخول "ألـ" الموصولة على الجملة الاسمية:((قول الشاعر: (الوافر)

مِـــنَ القـــومِ الرّسُـــولُ اللهِ مـــنهمْ لَهُـــمْ دانـــتْ رقـــابُ بنـــي مَعَـــدِّ

فنادرٌ معدودٌ من الضرورات؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى "الذين" ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل))(٢).

وقال عن هذا النوع:((وقد نبه سيبويه – رحمه الله – على أنَّ ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة))(٣).

فهذا النوع لا يقاس عليه عندهم مطلقًا كما يُشعر به هذا الكلام.

وأما النوع الثاني : وهو ما كان للشاعر عنه مندوحة.

فإنهم يقولون عنه "خاص بالشعر" أو "جائز في الشعر" ومن ثمَّ يباح القياس عليه عندهم في الشعر.

ومن أمثلة هذا النوع دخول "ألـ" الموصولة على الفعل المضارع عند ابن مالك؛ فقد قال في شرح الكافية(٤):((وقد وُصلتْ "ألـ" بالفعل المضارع ، ولم يقع ذلك إلا في الشعر، كقوله: (الطويل)

---

(١) ابن جنى: الخصائص ٣٢٣/١.
(٢) بان مالك: شرح الكافية ٣٠١/١، وينظر شرح التسهيل ٢٠٢/١.
(٣) ابن مالك : شرح الكافية ٣٠٠/١.
(٤) ٢٩٩/١-٣٠٠.

مـــا أنـــت بـــالحكم التُرْضَـــى حكومتُـــهُ ولا الأصـــيلِ ولا ذي الـــرأي والجـــدلِ

وكقول الآخر: الوافر)

يقـــولُ الخنـــا وأبغـــضُ العُجْـــمِ ناطقًـــا إلى ربِّهِ صـــوتُ الحمـــار اليُجَـــدَّعُ[1]

وليس هذا بفعل مضطر، بل مختار؛ لتمكنهما من أنْ يقولا "ما أنت بالحكم المرضى"، و"صوت الحمار يُجَدَّع" ومما يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع لكونه شبيهًا باسم الفاعل)).

ومن أمثلته – أيضًا – قولُ ابن مالك في باب المضمر عند الكلام على تسكين هاء "هو" و "هي" بعد همزة الاستفهام والكاف:((ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا في الشعر، فمن ذلك قول الشاعر: (البسيط)

فقمـــتُ للطيـــفِ مرتاعًـــا و أرقنـــي فقلتُ: أهي سَـــرَتْ ام عـــادني حُلُـــمُ؟!

وقال آخر: (الطويل)

وقالوا: اسْلُ عن سَلْمَى برؤيـــة شَـــبَهِهَا من النِّيِّراتِ الزُّهْـــرِ والعـــينِ كالـــدُّمَى

وقد علموا ما هُنَّ كَهْيِي فكيـــف لـــى سُـــلُوٌّ، ولا أنْفَـــكُّ صَـــبًّا مُتَيَّمًـــا)) [2]

المطلب السادس :ترجيح مذهب سيبويه وابن مالك:

إنّ رائدي هذا المذهب هما بحران من بحار العربية ، التقيا على هذا المذهب ، مع ما كان بينهما من تباعد الأزمان ؛ لِمَا اشتركا فيه من غزارة علمٍ ، و حسٍّ لغويٍّ دقيق ، فسيبويه كما يصفه ابنُ جنّي ((إنَّ إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة ، و حَجَّر أذراءها المترامية على سعة البلاد ، و تعادِي ألسنتها اللِداد، وكثرةِ التواضُع بين أهلها من حاضر و بادٍ ، حتى اغترف جميعَ كلام الصُّرَحَاءِ و الهُجَناء ، و العبيد و الإماء في أطرار الأرض ذات الطول و العرض ، ما بين منثورٍ إلى منظوم ، و مخطوبٍ إلى مسجوع ، حتى لغات الرُّعاة الأجلاف ، و الرواعي ذوات صرار الأخلاف ، و عُقلائهم و المدخولين ، و هُذاتهم الموسوسين ، في جدهم و هزلهم ، و حربهم وسلمهم ، و تغايُر الأحوال عليهم ، لم يخلل من جميع ذلك على سعته و انبثاثه ، و تناشُره و اختلافه إلا بأطراف تافهة متهافتة على البحث و الاعتبار ، و لعلها أو أكثرها مأخوذة عمَّن فسدتْ لغته فلم تلزم عهدته – لجديرٌ أن يُعلم بذلك توفيقه ، و أنْ يُخَلَّى إلى غايته طريقه)) [3]، فالرجل ((كان يعيش في عصور الاستشهاد ، و كان يستقي مادته من مصادر حية ، أو ممن سمعها من المصادر الحية))[4].

و ابن مالك ((الذي كان أمة لا في الاطلاع غلى كتب النحاة و آرائهم فقط ، بل أيضًا في اللغة و أشعار العرب التي يستشهد بها في النحو ، وكذلك كان أمة في القراءات و رواية الحديث النبوي)) [5].

---

(١) شبه الشاعر في هذا البيت صوت مهجوه ((إذ يقول الخنا في بشاعته بصوت الحمار إذ تُقَطَّعُ أذناه)) السيوطي: شرح شواهد المغنى ١٦٢/١. وفي اللسان جدع:((حمارٌ مُجَدَّع أي مقطوع الأذن))

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٤٣/١. ولمزيد من الأمثلة ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢٤١/٣.

(٣) ابن جني : الخصائص ١٨٩/٣ ، و سياق كلام ابن جني: إنّ إنسانًا.....– لجدير .

(٤) د . محمد حماسة : لغة الشعر ٩٤ .

(٥) د . شوقي ضيف المدارس النحوية ٣٠٩ ، ٣١٠ ، و في تفصيل الكلام في ذلك ينظر : الصفدي : الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ – ٣٦٣

وقد وافق ابنُ مالكٍ سيبويه في مذهبه في الضرورة – فضلا عن سعة – لتجربته في النظم، فمن المعروف عنه تمكنه في النظم وسهولته عليه : رجزه و بسيطه وطويله ، ومع ذلك فقد ذكر في شرحه لكافيته أن الوزن قد اضطره لاختيار لفظ مرجوع ، وترك الر اجح ، فقال عند الكلام علي جواز الصرف وعدمه في الوصف الموازن " فَعْلان " الذي ليــس له مؤنث ، ك " لحْيان " – قال : ((وَجْهانِ في " فَعْلان " وصفًا إنْ عُدِمْ في الوضع تأنيثا ، كآتٍ من رَحِمْ)) (١)

ثم قال في الشرح : ((والتمثيل ب " لحيان " أولى من التمثيل ب " الرحمن " ؛ لوجهين :

أحدهما : أنّ " الرحمن " بغير الألف واللام دون نداء ولا إضافة – غير مستعمل ، فلا فائدة في الحكم عليه بانصراف ولا منع .

الثاني : أن الممثَّل به في هذه المسألة مُعَرَّضٌ لِأنْ يُذكر موصولا بالتاء أو بألف " فَعْلَى " ، ومجردًا منهما ، ليُنظر ما هو الأحق به ، والأصلح له ، وتعريضُ " الرحمن " لذلك مع وجدان مندوحة عنه مخاطرة من فاعلة ، فلذلك مثلت ب " لحيان " [أي : في الشرح] ولكن اضطررتُ فقلت :

.... كآت من " رحــم)) (٢)

((إنّ فهم سيبويه و ابن مالك للضرورة يرتبط بمعناه المعجمي))(٣) ؛إذ ((الضرائر : المحاويج ، و الاضطرار : الاحتياج إلى الشيء))(٤) ، و على ذلك حصر بعضُ العلماء أسبابَ اللجوء إلى الضرورة في أحد ثلاثة أسباب: ((إما لإقامة وزن ، و إما لضَعف تصرف ، و إما لبلوغ غرض لا بد من و لا يُستَطاع أنْ يُعَبَّر عنه إلا بذلك اللفظ))(٥).

وقد ذكروا لهذا المذهب مرجحات، يمكن أن تراجع في مظانها ، إلا أنى هنا أود أنْ أذكر مرجحات لم أقف عليها لغيرى :

<u>أولها</u>: أن أكابر القائلين بالمذهب الأول وقفتُ لهم على نصوص تشعر بميلهم لمذهب سيبويه وابن مالك، يقول ابن جنى في موضع آخر من الخصائص(٦):((واعلم أن الشاعر إذا اضطُرَّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع)).

وهذا أبو حيان يقول في باب الضرائر آخر الارتشاف(٧):((يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز؛ خلافًا لابن جنى في كونه لم يشترط الاضطرار... وللأخفش إذ يجيز ذلك للشاعر في الكلام والسجع)).

و ها هو ذا السيوطي يقول في الهمع (٨) عند الكلام على التوكيد بــ"أجمع" و "أكتع" و "أبصع" وأبتع" يقول:((و الجمهور على أنه لا يؤكَّد بها؛ أي بــ "أكتع" وما بعده دونه، أي دون "أجمع"؛ لأنها توابع،

(١) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١٤٣١/٣.
(٢) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١٤٤٠/٣/١٤٤١.
(٣) د . محمد حماسة : لغة الشعر ١٣٠ .
(٤) ابن منظور : اللسان : ضرر ٢٥٧٣/٤ .
(٥) الحيدرة اليمني : كشف المشكل ، ص٤١٠ .
(٦) ابن جنى : الخصائص ٣٩٦/١.
(٧) أبو حيان: الارتشاف ٢٣٧٧/٥.
(٨) السيوطي: همع الهوامع ١٣٩/٣-١٤٠.

وجوَّزه الكوفيون وابن كيسان، واستـــدلوا بـقوله: (الرجز):

تَحْمِلُنِي الدَّلْفاءُ[1] حولاً أكتعا

والأولون قالوا: هو ضرورة. وفيه نظر؛ لإمكان الإتيان بدله بلفظ "أجمع")).

ثانيها:كثرة المنتسبين لهذا المذهب مع اقتصار المراجع في نسبته على سيبويه وابن مالك، ومنهم:

١ – ابن السراج الذى يقول في باب ضرورة الشاعر آخر الأصول[2]:((ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذفٍ أو زيادةٍ أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، أو إبدال حرفٍ أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما يشاء، بل لذلك أصولٌ يعمل عليها...)).

٢ – عبد القاهر الجرجاني , قال تعليقًا على قول الفرزدق : (الطويل)

إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

((ليس به ضرورة ...من حيث أن " أدافع" و "يدافع" واحد في الوزن)) [3].

٣ – ابن الشجري يقول في الأمالي قاصدًا المتنبي : ((على أنه لم يرتكب لفظةً مستهجنة إلا و ليس له عنها مندوحة))(٤)

٤ – ابن خروف الأندلسي، قال عند الكلام على جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة في بابَيْ "كان" ، و "إنَّ" :"وأما قول حسان: (الوافر)

كـــأنَّ ســـبيئةً مـــن بيـــت رأسٍ يكـــونُ مزاجَهَـــا عســـلٌ ومـــاء

فليس بضرورة؛ لأنه يجوز أن يرتفع المزاج والعسل على الابتداء والخبر ويُضمر في "يكون" ضمير الأمر والشأن وهو من أحسن الكلام...وكذلك: (الوافر)

قفـــى قبـــل التَّفَـــرُّق يـــا ضُـــبَاعا ولا يـــك موقـــفٌ منـــك الوداعـــا

لا ضرورة فيه؛ لأنه كان يمكن أن يقول : ولا يك موقفي منك الوداعا)) [5].

٥ – ومنهم أيضًا: التهانوي ؛ كما يفهم من ظاهر كلامه في "كشاف اصطلاحات الفنون"[6]، حيث قال : ((الضرورة الشعرية هي حفظ وزن الشعر الداعي إلى جواز ما لا يجوز في النثر)) .

٦– و الشنواني الذي نقل النص التالي دفاعًا عن مذهب ابن مالك في الضرورة : ((قـــــــد يقـــــال : مراد المصنف ب " ما ليس عنه مندوحة " ، ما كان كـذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها)) [7] .

---

(١) الدَّلَفُ: صغر الأنف مع استواء الأرنبة، وهو من سمات الجمال في المرأة كالخَنَس. اللسان: مادة "ذلف".

(٢) ابن السراج : ٤٣٥/٣.

(٣) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز , ص ٣٤٢ ، و صدر البيت :

* أنا الذائدُ الحَامِي الذِّمَارَ *

(٤) ابن الشجري الأمالي ٢٦٨/٣

(٥) ابن خروف : شرح جمل الزجاجي ٤٢٧/١-٤٣٠.

(٦) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون : ٨٨٠/٢ .

(٧) الصبان : حاشية الصبان ١٦٥/١ .

٧- والصبان، الذي قال تعيقًا على نقل الشنواني السابق : ((وهو جوابٌ حسن كان يخطر كثيرًا ببالي))[١] .

٨ – ومحمد سليم بن حسين[٢] .

ثالثها: لا أعلم خلافًا بين النحاة و لا غيرهم حول القاعدة النحوية و الأصولية العامة التي تقول: الضرورة تقدر بقدرها[٣]، و التي عملاً بمقتضاها حكم الفارسي بإبقاء الكسرة دون تنوين إذا دعت الضرورة الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور.

فهذه القاعدة لا يكون لها معنىً إذا لم يُشترط الاضطرار في اعتبار الضرورة.

خاتمة

بينتْ الدراسةُ مذاهبَ النحاة في فهم الضرورة بإيجاز، ثم أوضحتُ أوجه التلاقي والاختلاف بين مصطلح الضرورة وبين ما شابهه من مصطلحات بشكل لا أعرف أحدًا سبقني إليه، وخلصتُ من ذلك إلى تأكيد حقيقة أنَّ علماءنا لم يعرفوا الخلط بين المصطلحات ، خلافًا لما يظن بعض الباحثين ، ثم تلوتُ ذلك بتفريق – هداني اللهُ إليه – بين الضرورة الشعرية التي يدرسها النحاة و بين غيرها من عيوب الوزن و القافية . ثم قدمتُ محاولة – اجتهدتُ فيها – لبيان كيفية تأثير اختلاف النحاة حول مفهوم الضرورة الشعرية على وضع القواعد ، ثم ذكرتُ بشيء من التفصيل مرجحات – هُديتُ إليها –لمذهب سيبويه وابن مالك .

أهم نتائج الدراسة :

- أوضحت الدراسة تفريقًا بين الضرورة الشعرية ، و بين بعض المصطلحات المشابهة لها ،كما أظهرت أن نحاتنا لم يكونوا يخلطون بين تلك المصطلحات على تشابهها ، و إن لم يستفيضوا في شرح الفروق بينها .
- قدمت الدراسة بيانًا للفرق بين الضرورة الشعرية و عيوب القافية .
- شرحت الدراسة ثمرة الخلاف بين النحاة حول مفهوم الضرورة الشعرية ، و كيف يؤثر على التقعيد النحوي .
- قدمت الدراسة ثلاثة مرجحات جديدة لمذهب سيبويه و ابن مالك الذي يشترط فقد المندوحة في اعتبار الضرورة .

توصيات الدراسة :

توصي الدراسة بمزيد من الأبحاث حول هذه القضية ؛ خدمة لقواعد النحو العربي، و تعميقًا لفهمها، وإسهامًا في تيسيرها.

---

(١)الصبان : حاشية الصبان ١٦٥/١ .

(٢) ينظر في ذلك: د.حازم سعيد يونس: مقدمة تحقيق: موارد البصائر ص ١٧.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٠٢/٢، وهي أيضًا من القواعد المتفق عليها بين الأصوليين في علم أصول الفقه.

المراجع

إبراهيم أنيس (الدكتور)

- موسيقى الشعر ، الطبعة السادسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٨ م.

الألوسي (السيد محمد شاكر)

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، شرحه محمد بهجت الأثري البغدادي – الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية سنة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

أحمد مختار عمر (الدكتور):

- البحث اللغوي عند العرب ــ الطبعة السابعة ، عالم الكتب سنة ١٩٩٧م

ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت سنة ٥٧٧ هـ)

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – سنة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

أمين علي السيد (الدكتور)

- في علمي العروض و القافية ، ط٥ ، دار المعارف ، سنة ١٩٩٩ .

البغدادي (عبد القادر بن عمر ت سنة ١٠٩٣ هـ):

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق محمد نبيل طريفى ــ الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٩٩٨م.

التبريزي (الخطيب التبريزي)

- الكافي في العروض و القوافي ، تحقيق : الحساني حين عبد الله ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، سنة ١٤١٥ هجرية – ١٩٩٤ م .

الجرجاني (على بن محمد بن على ت ٨١٦هـ):

- التعريفات ــ دار الريان للتراث.

ابن جنى (عثمان بن عبد الله بن جنى ت سنة ٣٩٢هـ)

- الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ــ المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

الحيدرة اليمني (علي بن سليمان ، المتوفى سنة ٥٩٩ هجرية)

- كشف المشكل في النحو ، تحقيق : هادي محمد عطية مطر ، الجــمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، سنة ١٤٠٤هجرية – سنة ١٩٨٤ م .

أبو حيان الأندلسي (يوسف بن على بن يوسف ت سنة ٧٤٥هـ):

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ــ الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي – سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

ابن خروف (على بن محمد بن على ت سنة ٦٠٩هـ):

- شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د. سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – سنة ١٤١٩هـ

الرضي (شارح الكافية ت ٦٨٦هـ)
• شرح شافية ابن الحاجب، وملحق به شرح شواهد الشافية للبغدادى، بتحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت سنة ١٨٠ هـ):
• الكتاب : تحقيق عبد السلام هارون ــ الطبعة الثالثة ، الخانجي سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م .
السيوطي (عبد الرحمن بن أبى بكر ت سنة ٩١١هـ):
• الأشباه والنظائر فى النحو ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ــ الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
• الاقتراح في علم أصول النحو ــ الطبعة الأولى ــ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
• شرح شواهد المغنى ، مكتبة الحياة ، بيروت .
• المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد جاد المولى وآخرين المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ــ الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية – بيروت – سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
صابر عبد الدايم (الدكتور)
• موسيقى الشعر العربي بين الثبات و التطور ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، سنة ١٤١٣ هجرية – ١٩٩٣ ميلادية .
الصبان (محمد بن على ت سنة ١٢٠٦ هـ)
حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ دار إحياء الكتب العربية .

الصفدي (خليل بن أيبك ، المتوفى سنة ٧٦٤ هجرية)
• الوافي بالوفيات : الجزء الثالث ، باعتناء : س . ديد رينغ ، دار النشر : فرايز شتايز ، بفيسيادن ، سنة ١٤٠١ هجرية – ١٩٨١ م .
عباس حسن (الأستاذ):
• اللغة والنحو بين القديم والحديث ــ الطبعة الثانية ، دار المعارف.
• النحو الوافي ــ الطبعة الحادية عشر ــ دار المعارف.
ابن عصفور (على بن مؤمن ت ٦٦٩هـ):
• المقرب ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ــ الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا ت سنة ٣٩٥ هـ)
• الصاحبي ، تحقيق : أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية الحلبى .

القزاز القيرواني (المتوفى سنة ٤١٢ هجرية)

- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، و د . صلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت .

ابن مالك (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ت سنة ٦٧٢هـ)

- شرح التسهيل ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوى المختون ــ الطبعة الأولى، هجر للطباعة – سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .
- شرح الكافية الشافية ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي – مركز البحوث العلمية وإحياء التراث ــ جامعة أم القرى . مكة المكرمة

محمد حسن عبد العزيز ((الدكتور):

- القياس في اللغة العربية ــ الطبعة الأولى – دار الفكر العربى سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

محمد حماسة عبد اللطيف ((الدكتور):

- لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية ، ط١ دار الشروق سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

محمد سليم بن حسين عبد الحليم ت ١١٣٨هـ:

- موارد البصائر لفرائد الضرائر ، تحقيق: د.حازم سعيد يونس ــ الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

محمد عبد الحميد سعد (الدكتور) :

- الضرورة عند النحويين ، مجلة كلية الآداب جامعة الرياض، سنة ١٩٧٥ م – ١٩٧٦م.

مصطفى بن حمزة (الشيخ):

- نتائج الأفكار ، تحت الطبع، بتحقيق الاستاذ الدكتور البدراوي زهران.

ابن منظور (محمد بن مكرّم بن على بن أحمد بن أبى القاسم بن حبقة ت ٧١١هـ):

- لسان العرب ــ الطبعة الثالثة، دار المعارف.